تيسير قواعد الاعراب

لأستاذ فاضل

— ٣ —

ألقاب الاعراب والبناء

جعل النحاة للاعراب ألقاباً هى : الرفع والنصب والجر والجزم ، وجعلوا للبناء ألقاباً هى : الضم والفتح والكسر والسكون ، وقد رأت جماعة وزارة المعارف أن هذه التفرقة دعت إليها الدقة فى الاصطلاح بدون حاجة إليها ، ولهذا رأت ألا يكون هناك فرق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء

ولا يخفى أن ما ذهبنا إليه من إنكار البناء فى العربية لا تتأتى معه هذه التفرقة ، ولكن لا بد فيما ذهبنا إليه من أن يبقى الرفع والنصب والجر والجزم ألقاباً للاعراب ، وتبقى الحركات من الضم والفتح والكسر وما ينوب عنها والسكون وما ينوب عنه علامات لهذه الألقاب . ولا شك أن ما تذهب إليه هذه الجماعة من أن يكون لكل حركة لقب واحد غير جدير بالاعتبار ، لأن هذا قد يمكن فى الإعراب بالحركات ، أما الاعراب بالحروف فلا يتأتى فيه ذلك ، لأنا إذا جعلنا الرفع عبارة عن حركة الضم لم يمكن أن نجعله عبارة عن حرف من الحروف التى تدل عليه ، كالواو فى جمع المذكر السالم ، وكالألف فى المثنى . ومن الاعراب بالحركات مالا يتأتى فيه ذلك أيضاً ، وهذا كما فى جمع المؤنث السالم فى حالة النصب ، لأنه ينصب بالكسرة ، فلا بد أن تكون الكسرة فى ذلك علامة لا لقبا ، لبعد ما بين اللقب والعلامة فيه . وإذا كانت جماعة وزارة المعارف قد وجدت من السهل ألا تفرق بين النصب والفتح فى مثل — رأيت إنساناً — فانه يصعب عليها ألا تفرق بين النصب والكسر فى مثل — أكلت تفاحاتٍ

الجملة

رأت الجماعة أن تجرى فى النحو على اصطلاح علماء المنطق فتسمى جزأى الجملة موضوعاً ومحمولاً ، والموضوع هو المحدث عنه فى الجملة ، وحكمه الضم عندها إلا أن يقع بعد إن أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو المحديث أو المحدث به

١ — ويكون اسما فيضم إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها

٢ — ويكون ظرفاً فيفتح

٣ — ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الاضافة أو جملة

ويكتفى فى بيان إعرابه بأنه محمول

وترى الجماعة أنها بهذا كله يسرت إعراب الجملة وقللت اصطلاحاتها وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن فى باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن فى باب المحمول ، وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ظن إلى الفعل المتعدى

ونحن نرى أن كلاً من تقليل الاصطلاحات وتفصيلها قد يكون يسراً فى العلم وتدوينه ، وقد يكون يسراً فيه ، فيجب أن يصار إليهما بقدر ما تدعو إليه الحاجة فيهما ، وإلا كان الاجمال غموضاً فى العلم وكان التفصيل حشواً لافائدة فيه ، وهذه الأبواب التى جمعت فى باب واحد ذات أحكام كثيرة مختلفة ، فمن الواجب أن يقتصد فى جمعها ، وقد يؤدى الاسراف فى تقليل اصطلاحاتها إلى عكس ما نرجوه منه

والذى نراه فى ذلك أن يلحق باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ والخبر ، فتجمع هذه الأبواب الثلاثة فى باب واحد ، ويعرب اسم كان وخبرها مبتدأ مرفوعاً (١) وخبراً منصوباً ، ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوباً وخبراً مرفوعاً لأن الاعراب فرع المعنى ودليله ، وهذه الصيغة الاعرابية المشهورة لا يمكن أن تدل على معنى فى جملة كان وأخواتها وجملة إن وأخواتها ، بل هى صيغة لا معنى لها فى ذاتها ، إذ لا يمكنك أن تفهم معنى لكون اسم كان وأخواتها اسماً لها ، ولا لكون خبرها خبراً لها ، وكذلك الأمر فى إن وأخواتها ، فصاحب الخبر فى قولك : كان زيد قائماً — هو زيد لا كان ، وموقعه فى هذه الجملة موقع المبتدأ المخبر عنه ، فأصدق شىء فى إعرابه أن يقال إنه مبتدأ ، وأن يقال فيما بعده إنه خبره لا خبر كان ،

(١) مذهب الكوفيين أن اسم كان باق على رفعه قبل دخولها عليه

وليست كان فى جلها إلا قيداً نيها ، لأنها تقيد الخبر بمفادها وهو الزمان الماضى ، فكأنك قلت فى ذلك المثال — زيد قائم فى الزمان الماضى[1]

وأمر ذلك فى إن وأخواتها أظهر منه فى كان وأخواتها ، لأن قولك — إن زيداً قائم — لا تفيد إن فيه إلا تأكيد ثبوت الخبر للمبتدأ ، فلا يزال المبتدأ فيها مبتدأ على معناه وإن تغير إعرابه ، ولا يزال الخبر خبراً له باعرابه الذى كان له

وليست منزلة هذه الأدوات من المبتدأ والخبر إلا كمنزلة أدوات الشرط من فعل الشرط وجوابه. وأنت حينما تعرب فعل الشرط لا تقول إلا أنه فعل الشرط ، ولا تقول إنه فعل الأداة ، وكذلك تقول فى الجواب إنه جواب الشرط ، ولا تقول إنه جواب إن وأخواتها ، فاذا أضيف الشرط أو الجواب فى بعض الأحيان إلى هذه الأدوات فان ذلك لا يكون إلا على ضرب من التجوز ، لما لها من علاقة المجاورة والعمل فيهما ، ولا يدل على أمر حقيقى فى معنى الجملة

فهذا هو الذى نراه فى اختصار هذه الأبواب ، قد راعينا فيه ما يجب من مطابقة الاعراب للمعنى ، ولم نقصد فيه الاختصار لذاته كما قصدته هذه الجماعة

وعلى ما ذهبنا إليه فى ذلك يكون المبتدأ هو الاسم المحدث عنه فى الجملة الاسمية ، فيشمل ذلك اسم كان واسم إن ، ويكون الخبر هو الاسم المحدث به فى الجملة الاسمية ، فيشمل ذلك خبر كان وخبر إن . وقد ذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد كان وأخواتها حال لا خبر ؛ ويمكن على هذا أن يكون المرفوع بعدها فاعلا لها ، ويكون حكمها فى ذلك حكم سائر الأفعال ، ولا يكون هناك داع إلى تقسيم الأفعال إلى تامة وناقصة

ولا نرى بعد هذا كله فى ذلك الموضوع إلا أن يلحق باب النائب عن الفاعل بباب المفعول به وغيره مما ينوب عن الفاعل ، فيكون لنا مفعول به مرفوع فى نحو — قُضِىَ الأمرُ — ومصدر مرفوع فى نحو — فاذا نُفخ فى الصور نفخة واحدة — وظرف مرفوع فى نحو — سهرت الليلة — وهذا الاعراب أولى من الاعراب المشهور فى ذلك ، لأن إعراب ذلك نائب فاعل لا يقوم على أساس قوى ، إذ ليس فى ذلك إلا حذف الفاعل للعلم به أو نحوه مما يحذف لأجله ، والمفعول بعد حذف الفاعل باق على مفعوليته ، ولا معنى لدعوى نيابته عن الفاعل ، بل قد يحذف الفاعل ولا يوجد ما ينوب عنه ، نحو — سُقط فى أيديهم — وهم يذهبون فى هذا إلى نيابة المجرور ، ولكنه تكلف ظاهر ، وليس من اللازم أن ينوب شىء عن الفاعل عند حذفه ، كما لا يلزم هذا فى حذف المبتدأ ونحوه

« يتبع » أزهرى

(١) قال الصبان : إن تسمية المرفوع اسم كان والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة ، لأن زيداً فى — كان زيد قائماً — اسم للذات لا للكان ، والأفعال لا يخبر عنها

معهد التناسليات

معهد التناسليات تأسيس الدكتور ماجنوس تحت إشراف فرع القاهرة بعمارة روفيه رقم ٤٦ شارع الدرايع تليفون ٥٢٥٧٨ يعالج جميع الاضطرابات والأمراض والشذوذ التناسلية والعقم عند الرجال والنساء ، وتجديد الشباب والشيخوخة المبكرة ويعالج بصفة خاصة سرعة القذف طبقاً لأحدث الطرق العلمية والعيادة من ١٠-١ و من ٤-٦ .. ملاحظة : يمكن اعطاء نصائح بالمراسلة للمقيمين بعيداً عن القاهرة بعد أن يجيبوا على مجموعة الأسئلة اليسيرة المحررة على ١٤١ سؤالاً التى يمكن الحصول عليها بأجر ٥ قروش

أيها المرضى بالبول السكرى

يسرنا لكم أن تباشروا مرضكم أو تهملوه قبل أن تجربوا الدواء الجديد

أنتيكوبان !

هذا الدواء موضع بناء على أحدث الأبحاث العلمية الخاصة بهذا المرض .

اطلبوا البيانات اللازمة مجاناً من جلاكسو وميدين . صندوق بوستة ٢١٠٥ م